

بعد ان وصف العالم بفضل التقدم التكنولوجي و تطور وسائل التواصل ، بأنه أضحي قرية صغيرة بدأ يتحول تدريجيا إلى مجتمع الشاشة الصغيرة ، حيث صارت شاشات الحواسيب و الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية تختزل العالم بنقرة أصبع واحدة ، توفر للمتلقي المستهلك سيلا من المعطيات المسموعة والمقروءة و الصور و الرسوم الثابتة و المتحركة و الفيديو. وتعد مواقع أول هذه المواقع com ، شبكات التواصل الاجتماعي من بين هذه الوسائل الإتصالية الجديدة ، حيث بدأت هذه الظاهرة عام 1997 من خلال إتاحتها الفرصة بوضع ملفات شخصية للمستخدمين على الموقع وإمكانية التعليق على الأخبار الموجودة وتبادل الرسائل أفاقا واسعة لهذا النوع من المواقع ، وقد حقق نجاحا هائلا منذ إنشائه عام 2003 ، بعد ذلك توالى ظهور com ، مع باقي المشتركين مواقع التواصل الاجتماعي وحقق موقع الفيسبوك علامة فارقة حيث مكن مستخدميه من تبادل المعلومات بينهم وإتاحة الفرصة أمام الأصدقاء للوصول إلى ملفاتهم الشخصية. وتعتبر حالة حضور الشبكات الإجتماعية في الفضاء الإلكتروني عن ظاهرة بحثية جديدة بالرصد والتحليل و الفهم إذا أصبحت تتيح مساحات للتعبير عن حيز متسع من القضايا والأحداث المتعلقة بمختلف الشؤون العامة فمواقع الشبكات الإجتماعية تعد مجالا خصبا للدراسة ك مجال عام من واقع ما تتيحه من إمكانيات للمشاركة و الحوار امام فئات مختلفة من واقع اهتمامها بإبراز القضايا وتطوير نقاشات حولها فضلا عن معدل أعلى من التفاعلية غير متاح تاريخيا في وسائل الإعلام التقليدية ، وهذا يعني أن شروط عمل هذه الوسائل الجديدة تحقق مفهوم وأدوار المجال العام بصورة مثلى إذ تتيح للفرد إمكانية نشر نصوصا بصورة منتظمة من خلال صفحة قابلة للتحديث في كل لحظة يمكن لأي شخص الوصول إليها بمجرد إمتلاكه خط إنترنت. وقد ذكرت بعض الدراسات أن الأنشطة السياسية الإلكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي تنتشر أكثر بين فئات الشباب عن طريق نشر المعلومات السياسية ، والتدوين و المشاركة في التفاعلات السياسية وبذلك أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي مجال اساسي للتفاعلات والأنشطة الغير مؤسسية مثل التوقيع على عرائض إلكترونية والإضمام للاحتجاجات الإلكترونية ، واقناع الآخرين ببعض المواقف و الآراء فضلا عن الأنشطة الافتراضية المؤسسية كالتبرع للحملات السياسية أو التصويت أو التسجيل لعضوية الأحزاب السياسية. عند دراسة الشبكات الإجتماعية ك مجال عام فإن معايير تكوين المجال العام كما حددها هابرماس سنة 1989 ، والتي تضمنت التقاضي عن المنزلة الإجتماعية للمشاركين في النقاش ومراعاة الصالح العام واحتواء الجميع تتحقق إلى حد كبير على تلك الشبكات وهو ما يتجلى في إمكانية دخول الأفراد لتلك المواقع عن طريق هويات افتراضية غير مماثلة لشخصيتهم الحقيقية فالفضاء الإجتماعي للإنترنت خال تماما من الاستبداد ومن أي قواعد أو سبب حقيقي للخوف أو لظهور تحيز وإجحاف بسبب الجنس أو العرق أو السلطة و القوة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية.